**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**عنوان الدرس:**

**الاتجاهات النظرية في تفسير التحول الديمقراطي**

**ونشأة النظم الديموقراطية**

**أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي**

**الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري**

**الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع**

أولت مختلف الأدبيات اهتماما خاصا بدراسة الأسباب، والعوامل والشروط التي تحفز وتقود إلى التحول الديمقراطي وكذا إستراتيجيات وآليات هذه العملية ، إلا أن الغالب في هذه الدراسات تركيزها على العوامل الداخلية ( التي تجري داخل نطاق الدولة والمجتمع ) وهو ما تداركته الدراسات الحالية التي اهتمت بدور العوامل الخارجية .

وفي إطار تبادل الأدبيات أبرزت هذه الدراسات تباينات واضحة في آليات هذا التحول ، وارتأت معظمها أن أي محاولة لتفسير ظاهرة التحول يستند بالأساس إلى متغيرات الاقتصاد والثقافة السياسية ، والمؤسسات ، والسلوك السياسي ، كما أوضحت الدراسات تباين دور وثقل هذه المتغيرات في تحقيق التحول، حيث اختلفت القوى التي أرست دعائم الديمقراطية في الغرب عن تلك التي تسعى لتحقيق هذا الغرض في العالم الثالث . هذا وإن كان تفسير التحول الديمقراطي يستند إلى المتغيرات السابقة إلا أن مختلف الأدبيات أوضحت تباين نوعيات هذا التطور طبقا لنمط تفاعل هذه المتغيرات، ويمكن تقسيم المداخل التي اهتمت بتفسير عملية التحول الديمقراطي إلى نوعين: **النوع الأول**: ويتمثل في المداخل المركزة على شروط عملية التحول : التحديثي- الثقافي- المؤسسي . **والنوع الثاني**، المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.

**أولاً: المداخل النظرية المفسرة لشروط عملية التحول:**

1**/ المدخل التحديثي** : يربط أصحاب هذا المذهب بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية، ويؤكدون على عدد من الشروط والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لنجاح التحول الديمقراطي.

وتعود الأفكار الأولى لهذا المدخل لآدم سميث، الذي أكد أن الليبرالية السياسية شرط لفاعلية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية ، والمنافسة والنمو الاقتصادي، إلا أن المعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية برزت من خلال افتراضات وطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **ليبست** (S.M.Lipset) التي قدمها في مقالته "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية " سنة 1959 ، وأكدها في كتابه " الرجل السياسي " سنة 1960 بعد دراسة له شملت بلدان أوروبا ، وبلدان أمريكا الشمالية الناطقة بالإنجليزية، وأستراليا، والتي صنفت أنظمة حكمها إلى مستقرة ، وغير مستقرة ، وديكتاتوريات ، وكذا دراسته لبلدان أمريكا الجنوبية التي صنفت أنظمتها إلى ديكتاتوريات مستقرة ، وغير مستقرة ، معتمدا في ذلك على مؤشر درجة التصنيع والتعليم، وتوصل " ليبست "إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع ببنية اقتصادية واجتماعية عالية،ومنه وجود علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتطورة اقتصاديا.

ساعد هذا التحليل على بروز العديد من الدراسات مثل دراسة " ليز " الذي أستخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر، والتعليم والاتصال ، والمشاركة السياسية .

وذهب "هنتنغتون " و" نيلسون " إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية.فالتنمية الاقتصادية حسبهما توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل، والحراك الوظيفي، وتطور التنظيمات الجماعية ويكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربع أبعاد أساسية للتحديث السياسي:

* ترشيد بناء السلطة.
* تمايز البنى والوظائف .
* دعم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع .
* إشاعة روح المساواة والحقوق والواجبات.

في المقابل ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال " سيغل " و " فاينر شتاين " و " هاليدين " على أساس أن الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة وتتضمن خضوع الحكام للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة ، والتأييد الشعبي ، وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الديمقراطية. وعموما تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية ( دولة المؤسسات ) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة ، وتطبيق القانون ، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية، مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه أن يساعد على ولادة الديمقراطية وتعزيزها بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة.

فقد أثبتت تجارب التحول في العالم الثالث فشل التجربة الديمقراطية التي صاحبت النمو الاقتصادي حيث أدى هذا النمو إلى تقوية النخب المعادية للديمقراطية.

2**/ المدخل الثقافي** : تبرز أهمية هذا المدخل حسب رواده كون أن الديمقراطية لا يمكن أن تتضح أو تترسخ على صعيد الممارسة السياسية إلا في إطار بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي ومنظمات سياسية تعمل على تعميق الثقافة المدنية والسياسية بين مختلف القوى الفاعلة، وهي حسب العديد من الباحثين هي شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية، حيث تزداد حظوظ التحول الديمقراطي في المجتمع بازدياد درجة اندماجه الثقافي وتماسكه الاجتماعي والحضاري، ولا يكون هناك تطور ديمقراطي دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم السياسية للديمقراطية ، وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية حسب تعبير " برهان غليون " .

في إطار هذا المدخل قام كل من " ألموند " و " فيربا " بدراسة ميدانية لخمسة دول لمعرفة أنماط ثقافتها السياسية وأبعادها المختلفة متسائلا عن دور الثقافة في بناء نظام ديمقراطي، وقد رأى الباحثان أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد وفق ثلاث أبعاد هي الإدراك، المشاعر والتقييم ومن خلال هذه الأبعاد قدم الباحثان تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية.

وحسب " مانهايم " نعتبر مسألة التوازن في بناء المجتمع من المتطلبات الأولية لتحقيق ديمقراطية مستقرة. وهو ما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية على اعتبار أنها لا تتحقق إلا بتوافر الرغبة في تدعيمها والمحافظة عليها ، وتوفير كل ما يتطلبه النظام الديمقراطي من استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية فالانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون قوى المعارضة على استعداد لتحمل تكلفتها وتبعاتها .

تتطور الثقافة السياسية الديمقراطية عبر سيادة القانون واحترام التعددية السياسية القائمة ، وتعددية المصالح ، وحقها في التعبير عن ذاتها كما تشجع عملية التحول أو تعيقها كما يقول " عزمي بشارة " بناء على قيم التسامح ، وتوفر مفهوما للخير " الفضاء العام " واحترام ذاتية الفرد، واحترام قرار الأغلبية وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه الأستاذ "عبد الإله بلقزيز" بشأن ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي ، تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية " التوليتارية " والتوافق والتراضي، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والإلغاء، والاحتكار، وفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وإرادة التداول السلمي على السلطة .

وعليه، ما دامت الديمقراطية ترتبط أساسا بمدى مشاركة الناس أو المواطنين في القرارات المتعلقة بشؤونهم يحمل الأستاذ " بشير محمد الحضر " الظروف والعوامل التي تساعد على وتحول دون المشاركة في ضرورة وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية كنظام حكم باعتباره المدخل الرئيسي لشروط الديمقراطية الذي يتضمن بدوره شروط تفصيلية وعليه فالتحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، ينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي الآخر، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

3**/ المدخل المؤسسي** : تمثل الدولة والمؤسسات السياسية عاملا تفسيريا مهما لعمليات الدمقرطة باعتبارها أحد آليات ترسيخ قواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين. فهي توفر آليات يمكن للأفراد والجماعات عبرها ومن خلالها رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي، والتعسف في استخدام السلطة.

يعد " هنتنغتون " أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة مهمة عن موضوع التحول الديمقراطي بصفة عامة في كتابه « الموجة الثالثة » وتشير تحليلات " هنتنغتون " إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي ، وموجات التحول الديمقراطي في العالم ، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية التي ظلت مفهوما غامضا رغم تزايد أهميتها، وما تعكسه في معناها السياسي من مطلب وتفضيلات الرأي العام.

في هذا الإطار يحدد " هنتنغتون " شروطا معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها إلى الديمقراطية وهي :

* إن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتريها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في نسيجه الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
* رغم أهمية الدستور يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل إلا أحد مصادر القيم التي يتمسك بها المجتمع.
* العمل على إحياء صيغة تعيد إحياء التقاليد، والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الجديدة الوافدة.

هذا وكانت الدراسات المعاصرة قد أولت اهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي حيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول، إلى جانب تلك التي تساهم في استقرار الديمقراطيات، والتي أكدت في غالبيتها أن عملية إرساء مؤسسات سياسية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة هو أحد أسلوبي التأثير على عملية التحول الديمقراطي من خلال الجهود السياسية .هذا إضافة إلى الأسلوب الأول المتمثل في تغير الظروف الاجتماعية التي تؤثر على عملية توزيع مصادر القوة.

وعلى نفس الصعيد المؤسسي أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لاستحداث دساتير تفضي إلى توسيع الديمقراطية عبر المؤسسات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها كل من "ليبرت" و"لينز" حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي، حيث رأى الباحثان أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية، باعتبارها توفر مناخا مؤسسيا أكثر مرونة ومواءمة لنشأة ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي إلى جانب العديد من الدراسات الحديثة التي ركزت على دور وأهمية وفاعلية المجتمع المدني ومؤسساته في مواجهة هيمنة مؤسسات الدولة لحفز عملية التحول، وكذا دور المؤسسات الوسيطة كعوامل تفسيرية مهمة لطبيعة التفاعل بينها وبين الدولة والبنية الطبقية وهكذا يمكن القول أن المؤسسات السياسية تساهم في تشكيل منطق ونتائج التحول باتجاه الديمقراطية.

**ثانياً: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي**

1**/ المدخل البنيوي** : يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية في إطار القوة العالمية ، وتوازناتها ، وخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية، وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وكيفية تغيير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. ويفترض هذا المدخل أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا بين السلطة والقوة، سياسية، اجتماعية واقتصادية، تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما في حالات أخرى تقود إلى مسارات أخرى. بمعنى أن السلطة السياسية تكتسب من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناءا على مصالحهم الاقتصادية، ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى و بروز الطبقة الوسطى في المجتمع.

وتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة " نيكتون مور " الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتبعته، فرنسا، إنجلترا وأمريكا " الديمقراطية الليبرالية " عن مسار كل من روسيا الصين " الثورة الشيوعية "، وعن مسار اليابان وألمانيا " الفاشية " خلال عملية التحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صناعية حديثة وتوصل إلى أن مسار الديمقراطية الليبرالية لم تكن نتيجة لمبادرات النخب، وإنما نتيجة نمط من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة بينهم ثلاث بنى طبقية ( الفلاحون ، الملاك، البرجوازية، الدولة ).

ولتحقيق التنمية الديمقراطية يشترط تحقيق نوع من التوازن، والتحول نحو الزراعة التجارية، وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية ضد العمال، والفلاحين وغيرهم.

وبالنظر لإغفال " مور " لدور العلاقات والتفاعلات الدولية، والقومية بما في ذلك الحرب، وتأثيرات الحركة العاملة فقد قام " روشماير " بتدارك هذا النقص مع مجموعة من زملائه وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم ، فرأوا أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية الدمقرطة أو الدفع إلى الأمام يكون بحسب الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة وهذه الطبقات هي : كبار ملاك الأراضي، وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، وطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية، فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة وتعزز فرصة التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني، ونمو أحزاب سياسية موازنة لقوة الدولة .

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة المتغيرة ، والذي يختلف من نظام لآخر ومن بلد لآخر، وليس بفعل ودور النخب السياسية على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية ، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة، والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والفرص المحيطة بها .

**2/ المدخل الانتقالي** : على خلاف المدخل " البنيوي " يذهب أصحاب هذا المدخل إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية ، وليس حسب فكرة ومفهوم القوة و السلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقال إلى الديمقراطية، وبين كيفية تعزيزها. أي دراسة آليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل والشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها، وهو ما أكده الباحث السياسي " روستو" في مقالته " الانتقال نحو الديمقراطية " سنة 1970 والتي خلص فيها إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها أصحاب المدخل التحديثي كانت أساسا بدافع الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية ، بيد أن اهتمام " روستو " وغيره من باحثي هذا المدخل هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول، ويرى " روستو " أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجال البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية وحدد استنادا إلى تحليله التاريخي المقارن لتركيا والسويد، أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان للوصول إلى الديمقراطية وهي :

* مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدأ نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.
* مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم.
* مرحلة القرار أو اللحظة التاريخية الذي يبدأ فيها الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية.
* مرحلة التعود، أو عملية الانتقال الثانية.

ولأهمية هذه المقاربة فقد قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال " أودونيل " و " شين " و " لينز " الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح ، وتحقيق القيود على الحريات، والتي قد لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، والذين ميزوا بشكل واضح مثلما فعل روستو بين كل من مرحلة الانتقال والتحول والترسيخ الديمقراطي.